التصدي للمشروع الانعزالي الصهيوني:

لماذا المراوحة؟

الادارات تحت سيطرتهم

شعبون ينذر المسؤولين اذا لم يجددوا القوات الردعية

مشروع الوزير ضميط قدم بموافقة سركيس وتأييده

الكتائب تصدر الاوامر لقيادة الدرك وهؤلاء لا يتحركون الا باذنها

الكتائب تستولي على الدوائر الرسمية وتحول الاموال المجبية الى صندوقها

« الاقتراحات » التي طرحت في مجلس الوزراء الاستثنائي الاخير وتناولت هيكلية الدولة اللبنانية انطلاقا من موضوع « اللامركزية » انتقلت من معالجة النقاط « الادارية » الى النقاط « الامنية والسياسية » ، وجاءت كنتيجة طبيعية لانحياز سركيس وتأييده لطروحات الجبهة الانعزالية وتهديداتها بالتقسيم ، والمشروع الذي تم طرحه على لسان الوزير ضميط المقرب من الرئاسة الاولى يعتبر تكملة للتصعيد السياسي الذي بدأته احزاب « الجبهة اللبنانية » وشارك فيه بطرس وسركيس وتركز حول عدم التجديد لقوات الردع وعودة الحديث عن « الكانتونات » الطائفية .

التجديد للردع .. والحملة التصعيدية

ان الموقف الذي اتخذه محور سركيس ـ بطرس في عدم طلبه ادراج تجديد مهمة قوة « الردع العربية » التي تنتهي في ٢٦ تشرين الاول المقبل في جدول اعمال الدورة السبعين لجامعة الدول العربية يتوافق مع الحملة التصعيدية التي يشنها الانعزاليون ضد التجديد لهذه القوات والذي كان اخر مظاهرها الاضراب الذي نفذ نهار الاربعاء في المنطقة الشرقية من بيروت وتساقطت فيه القذائف على المطار بقصد تعطيله ، فشمعون الذي وجه انتقادات لاذعة لرئيس الحكومة اعلن انه ينذره بان التجديد لقوات الردع لن يتم ، ثم اتبعه بتصريح اخر قال فيه ان « لا تمديد ولا تجديد بل انسحاب سوري من كافة الاراضي اللبنانية ، واني انذر المسؤولين دون استثناء بان اي قرار يصدر عنهم بالتمديد يعتبر خيانة بحق الشعب اللبناني» .

اذن سركيس لم يعد كما في السابق حريصا على ابقاء حدود شكلية بين مواقفه ومواقف الجبهة اللبنانية بل تبنى مطالبها ووجهات نظرها علنا كما تبين في مجلس الوزراء الاخير حين طلب من السلطة التنفيذية مناقشة مشروع الوزير ضميط المشابه لمشروعه الذي طرحه قبل ايام من عزمه على الاستقالة في تموز الماضي .

ماذا جاء في المشروع ؟

تقول الانباء التي تسربت عن الاجتماع الوزاري الاستثنائي ان الوزير ضميط اصر على مناقشة مشروعه رغم معارضة رئيس الوزراء وبعض الوزراء ، وايده في ذلك رئيس الجمهورية ، ويقول المشروع « بتقسيم لبنان الى ولايات : من اربع الى ست الى ثمان ولايات على ان يتم اختيار العدد في ضوء الحاجة والمناقشات التي تجري حول المشروع .

● ان تشمل اللامركزية جميع القضايا الادارية بحيث يكون لكل ولاية او محافظة او كانتون ، مجلس منتخب داخلي وبرئاسة شخص ـ المحافظ ـ الذي يفترض ان يكون منتخبا .

● ان يكون للولاية حق تقرير الامور الادارية التربوية والانمائية لا سيما ما يتعلق بالبنية الهيكلية الزراعية والصناعية .

● ان تتمتع الولاية بسلطات لامركزية على الصعيد الضريبي والمالي وعلى صعيد المشاريع الانمائية التي يضعها ويوافق عليها مجلس المحافظة ويرصد لها الاموال اللازمة .

● ان يكون للولاية لامركزية على صعيد التربية وما يتعلق بالمناهج والكتب وبالعلاقات الثقافية والروحية التي تربطها بالمراجع الدينية في لبنان والخارج .

● ان يكون للولاية لامركزية على الصعيد الامني بحيث تتمتع بقوى امن ذاتية (شرطة ـ درك) أي قوى أمن داخلي .

● ان يكون لها وحدات عسكرية خاصة مرتبطة بقيادة مركزية هي قيادة الجيش .

● ان يكون القضاء لامركزيا في كل ولاية بحيث تقوم محاكم البداية والاستئناف بكل الشؤون القضائية ـ غرف منفردة ـ والجنح ... وتبقى محكمة التمييز تابعة للسلطة المركزية التي تبقى هي الناظرة في القضايا العالقة بين ولاية واخرى .

● ويؤكد المشروع على بقاء وحدة النقد ووحدة العاصمة ووحدة العلم ووحدة العمل الدبلوماسي ، كما يؤكد حق السلطة المركزية في اتخاذ القرارات بالبنية الانمائية الاساسية ، اي شبكة الطرق والكهرباء والمياه والهاتف وقطاع الخدمات بصورة عامة .

الخطوات العملية

التصريحات التي اطلقها قادة الجبهة الفاشية حول « الحالة التي لم تعد تطاق » و « ضرورة بناء الامن الذاتي » وجعل منطقة الفيتو العالية قاعدة « لحملة تحرير شعبية » (لاحظ التعبير !) لكل لبنان ، يبدو انها بدأت تأخذ شكل الخطوات العملية وتظهر الى حيز التنفيذ . ففي الاجتماع الاخير الذي عقدته « الجبهة اللبنانية » بحضور جميع اعضائها تقرر ان تمضي الجبهة في تنفيذ « الخطة الامنية » التي اتفقت عليها مع قوات الردع بتاريخ ١٢ ـ ٨ ـ ٧٨ تحت طائلة التصعيد العسكري خاصة بعدما تبين لها ان قوات الردع لا تنوي الالتزام بما جاء في الاتفاق .

كما قررت « الجبهة اللبنانية » اعتبار رئيس الدرك العميد مغبغب قائد الامن الداخلي في مناطقها وقد ابلغته بذلك خطيا ، وجاء في هذا القرار ما يلي :

١ ـ طلب منه استلام المحاور وتشغيلها فورا .

٢ ـ استلام سجن جديدة المتن وسجن جونية والاشراف عليهما واستعمالهما .

٣ ـ يمنع تحرك الدرك وقوى الامن الا بأوامر من قيادة « الجبهة » .

٤ ـ يمنع اعتقال اي شخص او جلبه بمذكرة قضائية الا بعد موافقتها .

وقد تمت ايضا الموافقة على قرار فتح المحاكم وتأسيس دائرة القضاء والعدل ، التي ستبدأ اعمالها فورا وتصدر احكامها « الجبهة اللبنانية » بمقتضى التشريع العدلي والقانوني اللبناني .

وقررت « القوات اللبنانية » جعل جميع الاعمال الاجتماعية وتوزيع المساعدات للمهجرين وشؤونهم الصحية والاجتماعية من مسؤولية لجنة الطوارىء الكتائبية تبعا لتعليمات وتوجيهات القيادة السياسية « للجبهة » ، كما بدأت اعمال الجباية وشكلت لها لجنة خاصة والحقتها بلجنة الطوارىء بحيث تصبح ادارة من اداراتها العامة .

والجدير بالذكر انه تم قبل فترة قصيرة اقرار قانون للدوام وتنظيم العلاقاط داخل « القوات اللبنانية » بعد ان الغيت الميليشيات وتم تحويلها الى قوى نظامية ، وزيدت لذلك صلاحيات «الشرطة» الكتائبية (S K S) بحيث تستطيع ان تمارس مهامها في مختلف اقسام الكتائب .

اما الاموال التي تجمعها « الجبهة اللبنانية » من المواطنين والتي تعتبرها ضرورية لاستمرارها رغم تدفق المساعدات الصهيونية والرجعية فتتلخص كالتالي :

■ الدوائر والمؤسسات الرسمية والخاصة التي تم الاستيلاء عليها وعلى وارداتها المالية :

١ ـ دائرة العقارات وتسجيل الاراضي : فرضت ضريبة تقبضها الكتائب تبلغ ١٠ بالمئة على اي عملية بيع او شراء عقارية .

٢ ـ البريد : تتقاضى « الجبهة اللبنانية » رسوما بريدية لصندوقها الخاص في مختلف اقسام البريد في المنطقة الشرقية .

ـ شركة كهرباء لبنان توقفت منذ شهرين عن جباية الاموال من المنطقة الشرقية واكتفت بجمع الرسوم من المنطقة الغربية لبيروت ، فارضة رسوما اضافية على الفواتير تذهب كلها لصندوق « الجبهة » . وتقدر القيمة المجموعة شهريا من المنطقة الغربية بستة ملايين ليرة ، تصل حصة الفاشيين فيها الى اربعة ملايين .

■ ضريبة المسقفات : تأخذها « الجبهة اللبنانية » كاملة دون اعطاء اي قرش للدولة . وكانت هذه الضريبة تتراوح بين ٣ و ٥ بالمئة فصارت الان بين ١٧ و ٢٠ بالمئة من قيمة الاجرة الفعلية او التقديرية .

■ يتقاضى الانعزاليون ضريبة اخرى كانت البلديات تجبيها (حراسة وكناسة) بمعدل مئة ليرة في الشهر .

■ تأخذ « الجبهة اللبنانية » رسوما كانت تتقاضاها الدولة على تسجيل التلاميذ الجامعيين وتتفاوت هذه الرسوم بين جامعة واخرى .

ان ما يجري في الغيتو الانعزالي من استبدال للمؤسسات والاجهزة الرسمية باخرى تابعة « للجبهة اللبنانية » انما يجري بعلم وموافقة محور سركيس ـ بطرس الذي يشاركها في المواقف وربما في الارباح ، واستلام المرافق الاقتصادية والادارية هذا من قبل الاحزاب الانعزالية هو خطوة على طريق تثبيت مقولة « الامن الذاتي » ومقدمة لتعميمها على كل لبنان بحيث تسيطر هذه الاحزاب على الدولة من خلال الغطاء « الرسمي » الذي تشكله الرئاسة الاولى ورموزها الوزارية .

واكثر من اي وقت مضى تتضح اهمية الاسراع في توحيد المواقف والجهود المعادية للمشروع الانعزالي ـ الصهيوني مقدمة لحسم الصراع مع ادواته المنفذة بعد ان ثبت ان ما وجه اليها حتى الان من ضربات لم يثنها عن محاولات استكماله ، خاصة بعدما تلقت وتتلقاه من دعم صهيوني تمثل في كميات الاسلحة والخبراء والمرتزقة التي وصلت الى مرفأ جونية وعبر « الجدار الطيب » للميليشيات في الجنوب التي عاودت الان قصفها للمناطق الوطنية بقصد توتير الاجواء ودعم الخطوات التي يقوم بها اسيادها في بيروت .

في ظل هذه التطورات ومع انتهاء قمة « كامب ديفيد » وما دار فيها من ترتيب لاوضاع المنطقة ككل بهدف تثبيت « الحوار السلمي » بين اطراف النزاع في الشرق الاوسط ، تتصاعد اكثر فأكثر احتمالات التفجير الانعزالي ـ الصهيوني بقصد اشغال القوى المعارضة وشل قدرتها على مجابهة ما آلت اليه القمة المذكورة من تنازلات رجعية جديدة .

واذا كانت الاطراف التي تقول بمعاداتها لنهج التسوية قد حسمت امرها وقررت ان تجابه مشاريعها عبر « جبهات » وتحالفات ، فان السؤال الذي يشغل ذهن الجماهير الوطنية في لبنان والوطن العربي هو : لماذا التلكؤ ؟؟!

ماذا وراء تعيين ميشال الخوري حاكما لمصرف لبنان ؟؟

● في النصف الاول من آب نشرت الصحف خبرا نسبته الى مصرف لبنان المركزي جاء فيه ان هذا المصرف سوف يصدر في ١٥ أيلول الحالي ورقة نقدية جديدة من فئة المئة ليرة بعد ان تم اكتشاف كمية مزورة من هذه الاوراق . والسبب الذي دفع المصرف الى اتخاذ هكذا اجراء هو ان خبراءه اكتشفوا ان ورقات المئة المزورة « صحيحة » تقنيا لكن الفرق هو في تاريخ الاصدار فقط .

وبعد سلسلة من التحريات تبين ان ايتان صقر « ابو ارز » استقدم من « اسرائيل » مطبعة للاوراق النقدية وشاركه حزبا « الكتائب والاحرار » في تشغيلها . وهؤلاء اشتروا الورق الخاص بطباعة النقد من تركيا ، اما « الكليشهات » التي يقال انها اصلية فقد استطاعت جهة رسمية تأمينها لهم من داخل المصرف المركزي !!

لكن سركيس المتحمس دائما لانقاذ حلفائه في الجبهة الانعزالية سارع الى تعيين ميشال الخوري حاكما لمصرف لبنان شرط ان يوقف اصدار الورقة الجديدة ، حتى يتمكن الانعزاليون من تصريف ما لديهم من اوراق نقدية « مزورة » . وهذا ما تم فعلا !!

جماعة سعد حداد تسرق اموال المواطنين على الحواجز

● يعاني ابناؤنا في منطقة الجنوب هذه الايام من حملات جديدة تقوم بها جماعة سعد حداد هناك ومن لف لفه .

اذ ان هذه الجماعة رغم ما تقوم به من تشديد الحصار على المواطنين القاطنين تحت سيطرتها ، اصدرت في الآونة الاخيرة مجموعة قرارات مفادها انه يحظر على اي كائن كان ان يدخل الى المناطق الجنوبية المحتلة ـ اذا كان بنية هذا الكائن الخروج منها . وكذلك منعت المتواجدين داخل هذه المناطق من ان يغادروا قراهم الا اذا دفعوا مبلغا من آلمال أثناء خروجهم لكن الملفت للنظر هو بروز ظاهرة جديدة وهي سرقة المواطنين على الحواجز التي تقتيمها عصابات الحداد . فبينما كانت سيارة احد المواطنين تعبر بلدة الطيبة الى بلدة عديسة اوقف حاجز « حداد » الركاب وافرغ من جيوبهم كل ما معهم اضافة الى ثلاث ساعات .

هذا وقد صدر قرار عن الخائن سعد حداد ، يقضي باعطاء بطاقات هوية جديدة للاهالي القاطنين تحت سيطرته خصوصا في بلدة « كفركلا » و « عديسة » ، والغاء البطاقة اللبنانية الرسمية وذلك تمهيدا لاعلان دولة « لبنان الحر » . داخل المناطق الجنوبية المحتلة ، وكذلك ابلغ الخائن حداد « القبس » الكويتية انه لن يسمح لاي قوة عسكرية لا يرضى عنها بدخول المنطقة وقال : « ان قواته تشكل نواة لبنان الحر واوضح كذلك انه قاوم تقدم كتيبة الجيش اللبنانية التي يقودها المقدم الركن اديب سعد وعن لجوئه الى اسرائيل « قال انه اضطر الى ذلك . وسوف يتعامل مع اسرائيل حتى يحرر لبنان من الفلسطينيين والسوريين » .

هذا ونقلت وكالة الصحافة « الفرنسية » في برقية لها من عين ابل تصريحا للخائن « الشدياق » قال فيه ان المشكلة في الوقت الحاضر هي مصير ٢٠٠ الف لاجيء من احياء المنطقة الشرقية لبيروت !

« واني ادعوهم الى المجيء الى منطقتنا حيث توجد امكنة تتسع لمئة الف شخص في امكانهم العيش في امان وكرامة !!